إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030

إعـــداد

د. بدرية بنت راشد الهادي
رئيس قسم- وزارة التربية والتعليم

د. أمل بنت راشد الكيومي
أستاذ مشارك - جامعة السلطان قابوس

د. خلف بن مرهون العبري
أستاذ مشارك - جامعة السلطان قابوس

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030 من خلال تتبع هذا الواقع في مجالات التعليم (المدرسي الحكومي المتمثل في: التعليم الأساسي وما بعد الأساسي، والتعليم قبل المدرسي، تعليم كبار ومحو الأمية، التربية الخاصة)، ومقابلة مؤشرات غايات الهدف الرابع المتعلقة بتحقيق الإلزامية في التعليم بالمؤشرات التي تحققت في السلطنة، والكشف عن التحديات التي تواجهها، واقتراح بعض الآليات في سبيل تطويرها. واستخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال بناء استبانة تضمنت (46) فقرة، واستعانت بعينة عشوائية مكونة من (111) عضواً من المسؤولين وصناع القرار والمتخصصين بإلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع إلزامية التعليم ومجانيته قد جاء بدرجة "متوسطة". وجاء المجال المتعلق (التعليم المدرسي الحكومي) كأكثر المجالات التي أظهرت اهتماماً بتحقيق إلزامية التعليم في سلطنة عمان، فيما حل مجال (التعليم قبل المدرسي) آخراً. وأظهر التحليل الإحصائي لفقرات التحديات أنها تراوحت بين "عالية" و"منخفضة". وفيما يتعلق بالمقترحات التطويرية أشارت الدراسة إلى أهمية السعي لإعداد قانون إلزامية التعليم، والتوجه نحو إلزامية التعليم ما قبل الأساسي واعتباره ضمن السلم التعليمي. وأوصت الدراسة إلى أهمية تكامل التشريعات فيما يتعلق بتحقيق إلزامية التعليم.

الكلمات المفتاحية: إلزامية التعليم، مجانية التعليم، الهدف الرابع، التنمية المستدامة 2030

Compulsory and free education in the Sultanate of Oman in light of the fourth goal of sustainable development

Prepared by

Badria bint Rashid AL-Hadi
Ministry of Education
Badriya.al-haadi@moe.om

Amal bint Rashid AL-kiyomi
Sultan Qaboos University
kiyomi@squ.edu.om

Khalaf bin Marhoon al-abri
Sultan Qaboos University
kabri@squ.edu.om

Abstract

This study aimed to identify the reality of compulsory and free education in the Sultanate of Oman in light of the fourth goal of Sustainable Development Goals 2030 by tracing this reality in the fields of education (public school [basic, post-basic, pre-school education], adult education and literacy, special education). Moreover, it is intended to reveal the challenges the education system faces and provide some proposed solutions to develop them. The study used a random sample of 111 members of officials, decision-makers and specialists in compulsory and free education. The study concluded that the reality of compulsory and free education was "medium". The field related to (public school education) came as the field that was the most interest in achieving compulsory education in the Sultanate of Oman, while the field of (pre-school education) came last. Statistical analysis of the challenge's items showed that they ranged between "high" and "low". With regard to development proposals, the study indicated the importance of seeking to prepare a law on compulsory education, and the trend towards compulsory pre-primary education and considering it within the educational ladder. The study recommended the importance of integrating legislation with regard to achieving compulsory education.

Keywords: Compulsory education, free education, fourth goal, sustainable development 2030.

المقدمة

تعد إلزامية التعليم ومجانيته من المبادئ التي أقرتها الموجهات والمنظمات الدولية لا سيما المعنية بالتعليم منها، وغدت التزاماً أساسياً من التزامات الدول بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان انطلاقاً من الحق في التعليم، وعلى رأسها اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

فالحق في التعليم ليس امتيازًا خاصاً بأحد أو بفئة دون أخرى، أو يخضع لأهواء الساسة، وإنما يحدد التزامات محددة على المكلفين بتنفيذه لتحقيق الاستحقاقات المترتبة عليه، وهو أولوية تفرض أساسيات قانونية على الدول عند اتخاذ قرارات تتعلق بالتعليم ونظامه (UNESCO, 2019)، إضافة إلى كونه ضرورة فرضها الشرع والقانون (ملكاوي، 2020)، وهو مبدأ من المبادئ المهمة التي تنص عليها سياسات التعليم في الدول المختلفة؛ فسياسة التعليم الناجحة هي التي تتمكن من استيعاب جميع الأفراد في سن التعليم وخاصة الابتدائي، وتطبيق إلزامية التعليم بما يحقق من انضمامهم إليه (بغدادي، 2015).

وتنص الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية على الحق في التعليم، وتنفيذ ما يترتب على ذلك الحق؛ فيقع على عاتق الدول المسؤولية في إعمال ذلك الحق لجميع الأفراد الموجودين على أراضيها، وإنشاء نظام تعليمي يعمل على اتخاذ الإجراءات التي قد تحول دون إمكانية الحصول على التعليم أو الحد منه (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2013)، وتعميم الانتفاع بالتعليم والتعلم الجيدين على نحو متكافئ ومنصف وشامل للجميع، وذلك على أساس مجاني وإلزامي (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2016).

وقد تبنت المؤتمرات العالمية كالمنتدى العالمي للتربية عام 2000، وقمة الألفية 2000 عدداً من المعايير التي يمكن من خلالها قياس مدى التقدم في توفير فرص القيد بالتعليم، وتشكل أساساً لبناء خطط التعليم للجميع، وتتمثل في (إلزامية التعليم، وتحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين،

ومجانية التعليم، وجودة التعليم) (بيومي، 2009)، وهو ذاته ما ذهبت إليه أهداف التنمية المستدامة 2030 من خلال اعتبار ذلك أولويات تضمنها الهدف الرابع من أهدافها، والذي جاء ناصاً على "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". وهو الهدف المُعَول عليه المساهمة في تحقيق بقية الأهداف المختصة بالتنمية؛ انطلاقاً من دوره في تعزيز مبدأ أن التعليم خدمة للصالح العام، وهو ضروري لتحقيق السلام والالتزامات الإنسانية والتنمية المستدامة (مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2016).

ويؤكد الهدف الرابع على أهمية توفير التعليم الأساسي للجميع، والانتفاع المنصف بالتعليم لما بعد الأساسي، والتدريب للشباب والكبار من خلال الانتفاع المنصف للفرص التعليمية الملائمة، والتركيز على نتائج التعلم والمواطنة (منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، 2017). ويمثل تحولاً من التركيز الضيق على تعميم التعليم الابتدائي في الأهداف الإنمائية للألفية إلى التوسع في الفرص في جميع مراحل التعليم على اختلافها، ويسعى إلى توفير "تعليم جيد للجميع" من خلال الجمع بين زيادة فرص الوصول لمستويات أعلى من التعليم، ورفع الجودة، وتعزيز المعرفة والمهارات اللازمة، ويتبنى منظوراً عالمياً للتعلم مدى الحياة، ويوسع التركيز على التعليم الأساسي إلى مستويات وبرامج خارج التعليم الإلزامي، ويكرس المساواة في التعليم بما في ذلك الجنس والوضع الاجتماعي والاقتصادي والموقع والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين (OECD, 2019).

ويتألفُ هذا الهدف من سبعِ غاياتٍ تتعاملُ مع الجودة والمساواة في مراحل التعليم المختلفة؛ حيثُ تسعى الغايات الثلاثة الأولى إلى ضمان الجودة في مراحل التعليم وصولاً للمستوى الفني والجامعي، في حين تهدفُ الغاية الرابعة إلى تعزيز المهارات، وتهتم الغاية الخامسة بالتوزيع العادل للتعليم مع مراعاةِ العوامل الديموغرافية والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين والفئات المهمشة. وتسعى الغايةُ السادسة إلى ضمان معرفةِ القراءة والكتابة والحساب لجميع الشباب، والحد من الأمية، وتؤكدُ الغايةُ السابعة على محتوى التعليم بهدفِ تطوير المعرفة

والمهارات من أجل الاستدامة والمساواة بين الجنسين ((Unterhalter, 2019. وعليه فتحقيق متطلبات هذا الهدف يتطلب العمل بالعدالة الاجتماعية في السياسات التعليمية، والتي تشير إلى أهمية الأخذ بمجانية التعليم، وإتاحته للجميع، وتسهيل الالتحاق به (زهران، 2002).

ولتحقيق هذا الحق نصت كثير من السياسات التعليمية حول العالم على إلزامية التعليم ومجانيته حتى يستفيد منه جميع أفراد المجتمع (عون، 2015). وتُعد المجانية من أكثر المبادئ بروزاً في السياقات التعليمية، وترتكز في السنوات الأولى من التعليم لا سيما في مرحلة التعليم الأساسي / الابتدائي، وترافقت مع الإلزامية واستمرت في كثير من الدول إلى سنوات أعلى من السنوات التي يتحدد بها التعليم الإلزامي الذي تبعته بإجراءات قانونية في حق أولياء الأمور (اليونسكو، 2018)، وأطرت خططها وأهدافها الوطنية بما يضمن تنفيذه انطلاقاً من الأهداف المنشودة من ورائها أو تنفيذاً للموجهات الدولية فيما يتعلق بها.

وفي سلطنة عمان اعتبر النظام الأساسي للسلطنة في نسخته المحدثة الصادرة بالمرسوم السلطاني (6/ 2021) التعليم إلزامياً، فقد ورد في الفصل الرابع من هذا النظام وفي المبادئ الثقافية (المادة 14) منه تحديداً ما يؤكد عليه نصاً (التعليم حق لكل مواطن) وهذا النص يحدد حق التعليم لجميع المواطنين دون فصل بين ذكر وأنثى فيه، ودون تمييز بين سوي وذي إعاقة أو بين كبير وصغير، وأورد النظام نصاً (التعليم إلزامي حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي) وهذه الإلزامية الصريحة في النظام رسالة واضحة بالعدالة أيضا فيه باعتباره حقاً للجميع، إضافة إلى ما أكده النظام من العمل على مكافحة الأمية. وقد سبق ذكر الإلزامية قبل هذا في قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني (2014/22)؛ حيث احتوت المادة (36) منه على أن: للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ويكون تعليمه إلزامياً حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2014). وهذا يعني أن السلطنة تقدم التعليم المجاني حتى نهاية التعليم المدرسي، ويمتد (12) عاماً دراسياً.

وقد سعت بعض الدراسات إلى تتبع إلزامية التعليم ومجانيته، من ذلك دراسة عون (2015) التي هدفت إلى مقارنة سياسة التعليم في بعض الدول ووضع تصور لقانون إلزامية التعليم في المملكة العربية السعودية، واستعانت الدراسة بالمنهج المقارن لتحليل عدد من الوثائق في 19 دولة، وتوصلت الدراسة إلى أن أقل مدة للإلزام في الدول العربية 6 سنوات وأعلاها (18) سنة، وأن أقل مدة في دول العالم 8 سنوات وأعلاها (12) سنة. وأن جميع الدول التي تطبق الإلزامية تفرض عقوبات على أولياء الأمور الذين يتخلف أبنائهم عن الالتحاق بالمدرسة. وأوصت بمراعاة التدرج في تطبيق تلك العقوبات على أولياء الأمور.

وبحثت دراسة العساف (2018) في إلزامية التعليم بين التشريع الأردني والمعايير الدولية، وأوضحت ماهية إلزامية التعليم وأسسها الدستورية والدولية، والسمات الأساسية التي ينطوي عليها التعليم في مرحلة التعليم الإلزامي وفقاً للمعايير الدولية المتمثلة بتوافره وإمكانية الالتحاق والقبول به، وقابليته للتكييف، وذلك من خلال تحليل أحكام التشريع الأردني المنظمة للتعليم الإلزامي والبحث في مدى مواءمتها لتلك المعايير. وخلصت إلى مجموعة من التوصيات أبرزها تعديل الدستور الأردني بحيث تشمل إلزامية التعليم جميع المقيمين على أرض المملكة، وإلغاء عقوبتي الإخراج، والفصل من مرحلة التعليم الإلزامي.

وبحثت دراسة كيردار وآخرين (Kirdar.et.al., 2014) في آثار تمديد التعليم الإلزامي من 5 إلى 8 سنوات في تركيا في عام 1997 - والتي تضمنت استثمارات كبيرة في البنية التحتية للمدارس، وأوضحت الدراسة أن لذلك التمديد آثاره على نتائج التعليم، وفي إعادة تعريفه لمستويات التعليم، وعلى المساواة بين الرجال والنساء، وارتفاع معدل مشاركتهم في القوى العاملة.

وتناولت دراسة سيدلر (Siedler, 2007) تأثير إلزامية التعليم على القيم الديمقراطية للفرد، والمشاركة السياسية وعضوية المجموعات السياسية والمواطنة، في الفترة التي تم فيها زيادة سنوات الدراسة الإلزامية من ثماني إلى تسع سنوات في جمهورية ألمانيا تدريجياً بمرور الوقت وعبر الولايات الفيدرالية. ووجدت أن التعليم المدرسي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بمجموعة واسعة من

النتائج السياسية الإيجابية، وأن لتغيير القوانين دوره في الإجراءات المتخذة بشأن التعليم، وأنه لا يوجد دليل على وجود تأثير سببي يمتد من التعليم إلى المواطنة في ألمانيا.

وأجرى عبد العليم (2001) دراسة هدفت البحث عن الجذور التأريخية لإلزامية التعليم، ودور الحكومة في التعليم الإلزامي، وتحديد دور العوامل الثقافية في التأثير على حركة التعليم الإلزامي، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتفسير تلك الإلزامية بما تتضمنه من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

وفيما يتعلق بالمجانية فقد بحث كل من جوهر والباسل (2019) في المجانية في التعليم من خلال تتبع مجموعة من المحاور التي سعت لتعريف مفهوم المجانية ومتطلبات دعمها، وأهم المعوقات التي تحول دون انتفاع الناس بما تقره الدولة من مجانية التعليم، وموقع مصر من العالم فيما يخص تلك المجانية، ووضعت الدراسة عدداً من البدائل والمقترحات لتطبيقها.

وأجرى الدهشان (2018) دراسة هدفت إلى مناقشة قضية المجانية وأهميتها ودورها في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية وهل لها دور في تدهور التعليم، من خلال استعراض عدد من الوثائق، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك خطورة في حال إلغاء المجانية أو التراجع عنها، ولكن الأمر يتطلب ضرورة وجود مشاركة داعمة بين الدول ومؤسساتها المختلفة وأفرادها.

وعلى مستوى سلطنة عمان اهتمت دراسة البلوشي والمعمري (2020) التي هدفت إلى استشراف مُستقبل التعليم المدرسي في سلطنة عُمان في ظل الثورة الصناعية الرابعة والاقتصاد المعرفي باستقراء بعض نتائج التقارير والمؤشرات العالمية والدراسات التربوية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وأبانت نتائجها أن السلطنة لديها نقاط قوة ومراكز متقدمة فيما يتعلق بالإتمام والالتحاق والبيئة التمكينية إلا أنها تحتاج إلى تحسين نقاط الضعف المتعلقة بمستويات الأداء في برامج التقييمات الدولية المتعلقة بمهارات الطلبة.

مشكلة الدراسة

على الرغم من الإنجازات التي حققها النظام التعليمي في السلطنة إلا أنه لا زال يواجه العديد من التحديات منها ما يتعلق بالتمويل والجودة والطلبة (مجلس التعليم، 2018؛ وزارة التربية والتعليم، 2017)، وفي ضوء ما ينشده الهدف الرابع للتعليم من ضمان التعليم الجيد والمنصف للطلبة فإن هناك حاجة إلى تتبع واقع تحقيق إلزامية التعليم ومجانيته للفئات المستهدفة منها، وبالرجوع إلى الدراسات السابقة فقد أشارت دراسة الهدابية (2018) إلى أن هناك عدداً من التحديات التي تواجه تضمين التعليم من أجل التنمية المستدامة والمتمثل في نقص القوانين والتشريعات التي تعزز من التنمية المستدامة. وبينت الدراسة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (2011) أن هناك بعض المجالات التي يجب التركيز عليها لتحقيق أهداف التعليم للجميع، وتشمل تعليم مرحلة الطفولة المبكرة (التعليم قبل المدرسي)؛ حيث أن هناك حاجة إلى رفع نسبة الأطفال الملتحقين بهذه المرحلة، وضرورة وجود سياسة واضحة للالتحاق به (مجلس التعليم، 2018)، إضافة إلى أن هناك حاجة إلى التوسع في توفير التعليم للأطفال ذوي الإعاقة، فالدراسات تشير إلى أن وجود عدد ثلاث مدارس حكومية في السلطنة لا يلبي حاجة المجتمع في ظل تزايد هذه الحالات، فضلاً عن ضرورة الاستمرار في خفض معدلات الأمية، وانطلاقاً من ذلك تأتي هذه الدراسة للوقوف على تتبع واقع إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030.

أسئلة الدراسة

1. ما واقع إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030؟
2. ما التحديات التي تواجه إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030؟
3. ما الآليات المقترحة لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030؟

أهداف الدراسة وأهميتها

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030 من خلال تتبع هذا الواقع في مجالات التعليم (المدرسي الحكومي (الأساسي وما بعد الأساسي) التعليم قبل المدرسي، تعليم الكبار ومحو الأمية، التربية الخاصة)، ومقابلة مؤشرات غايات الهدف الرابع المتعلق بتحقيق الإلزامية في التعليم بالمؤشرات التي تحققت في السلطنة، والكشف عن التحديات التي تواجهها، وتقديم بعض الآليات المقترحة لتطويرها، فيما تكمن أهميتها في تقديم مساهمة علمية بالبحث في إلزامية التعليم بما يسهم في إثراء المكتبة البحثية لا سيما الدراسات التربوية العمانية بهذا الموضوع، وتوجيه اهتمام المسؤولين بالتعليم في السلطنة والباحثين إليه بغرض التغلب على الإشكاليات التي تواجهه، وتقديم الحلول للارتقاء به.

حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناولت الدراسة البحث في إلزامية التعليم في سلطنة عمان من خلال تتبع تلك الإلزامية في (التعليم المدرسي الحكومي (أساسي، وما بعد الأساسي)، والتعليم قبل المدرسي، وتعليم الكبار ومحو الأمية، والتربية الخاصة)، والكشف عن التحديات التي تواجه تحقيق تلك الإلزامية، وتقديم بعض الآليات المقترحة لتطويرها.

الحدود المكانية: تحددت الفترة الزمنية لتطبيق الدراسة على العام الدراسي 2020/ 2021.

الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة قصدية مستهدفة من المسؤولين والخبراء ولجنة السياسات التعليمية والتطوير التربوي بوزارة التربية والتعليم، والمعنيين بتنفيذ إلزامية التعليم فيها، وأعضاء من اللجنة الوطنية العمانية للتربية والعلوم والثقافة.

مصطلحات الدراسة

■ إلزامية التعليم

عرفها جن وزهان (Jin& Zhan, 2008) بأنها: التربية الأساسية للمواطنين، وهي تحدد مستوى الفكر والوعي السياسي والحس الثقافي والقدرة الإنتاجية للأمة بأكملها. وعرفها عبد العليم (2001) بكونها: المرحلة التي تسعى كل دولة من خلالها إلى تعميم نظام التعليم من خلال توفير الفرص التعليمية للجميع في هذه السن بما يمكن للملتحق فيها من إبراز مواهبهم وقدراتهم. وحددها رضوان (2019) في: التعليم الذي تسعى الدولة والجهات المعنية به إلى تعميمه، وتلتزم من خلاله بتوفير الفرص التعليمية الملائمة لمن ينطبق عليهم.

وتعرفها الدراسة إجرائيا بأنها: التعليم الرسمي الذي تعمل الدولة على توفيره بالمجان لمواطنيها انطلاقاً من الحق في التعليم، وتلتزم من خلاله بإيجاد التسهيلات المحققة له مثل بناء المدارس والهيئات الإدارية والتدريسية والكتب والأدوات والوسائل المتعلقة به.

■ مجانية التعليم

عرفها سليم (2019) بأنها: ذلك التعليم الذي يمول من الميزانية العامة للدولة. وتعرفها الدراسة إجرائياً: بأنها توفير التعليم للمواطنين بلا رسوم دراسية أو التزامات مالية.

■ الهدف الرابع للتعليم

هو الهدف الرابع ضمن أهداف التنمية المستدامة 2030، وينص على (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع) (اليونسكو، 2016). وهو التعريف الذي تعتمده الدراسة تعريفاً إجرائياً لها.

منهجية الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة

تم اختيار مجتمع الدراسة بطريقة قصدية من أعضاء لجنة التربية والتعليم بمجلسي الدولة والشورى، ولجنة السياسات التعليمية والتطوير التربوي بوزارة التربية والتعليم، والمعنيين بتنفيذ إلزامية التعليم فيها، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم. ويأتي تحديد المجتمع في هذه الفئات لتتبع موضوع الإلزامية من حيث التشريع والتنفيذ. وبلغ إجمالي مجتمع الدراسة (111) فرداً، ويوضح الجدول 1 توزيع مجتمع الاستبانة حسب الجهات ذات الصلة:

جدول 1 توزيع مجتمع الاستبانة حسب الجهات ذات العلاقة بموضوع الدراسة

الجهة	العدد	النسبة
لجنة التعليم والبحوث بمجلس الدولة	9	8.1%
لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى	9	8.1%
لجنة السياسات بوزارة التربية والتعليم	20	%18
مديرو العموم في المحافظات التعليمية	11	10%
اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم	17	15.3%
وظائف في وزارة التربية والتعليم ذات علاقة بالإلزامية (التعليم قبل المدرسي – التربية الخاصة- تعليم كبار- التقويم التربوي، الإشراف التربوي)	45	40.5%
المجموع	111	100%

ثانياً: عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء مجتمع الدراسة؛ بغرض أن تشمل الدراسة الجهات المعنية بموضوع إلزامية التعليم ومجانيته، لذا فقد اعتمدت العينة لتمثل كامل أفراد المجتمع البالغ عددهم (111) فرداً الذي تم تفصيلهم في الجدول السابق.

وقد تم تطبيق الاستبانة إلكترونياً على الفئات المستهدفة، وبلغت الاستجابات على استبانة الدراسة ما مجموعه (105) من (111) عدد العينة الفعلي أي بنسبة (94.5%) من مجموع الاستبانات الموزعة، وذلك بعد تعذر التواصل مع (6) من أفراد العينة، وبذا تصبح عينة الدراسة الفعلية بعد استثناء الاستجابات الناقصة (105) فرداً.

أداة الدراسة

استعانت الدراسة بالاستبانة للحصول على معلومات كمية، ويأتي استخدامها في هذه الدراسة انطلاقاً من مميزاتها التي تتمثل في تقليلها لفرص التحيز، وخاصة إذا ما صيغت بأسلوب علمي وموضوعي (الحريري، 2012). وقد تكونت الاستبانة من (46) فقرة وفق مقياس ليكرت الثلاثي، وتضمنت ثلاثة محاور:

المحور الأول: واقع إلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة.

المحور الثاني: التحديات التي تواجه إلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة.

المحور الثالث: الآليات المقترحة لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة.

■ صدق الاستبانة

للتحقق من صدق الاستبانة تم عرض الاستبانة على (20) محكماً من ذوي الخبرة والاختصاص؛ للتأكد من سلامة الصياغة اللغوية لفقراتها، ومدى انتمائها لمحاور الدراسة، ومناسبتها للعينة، وشموليتها لمشكلة الدراسة، وقدرتها على تحقيق أهدافها، ومناسبتها لقياس ما وضعت من أجله، ومدى كفايتها لتغطية كل سؤال من أسئلة الدراسة، وفي ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون قامت الباحثة بإجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من (85%) من المحكمين كمعيار على صلاحية المجالات والفقرات.

■ ثبات الاستبانة

لكون عينة الدراسة في الأصل من صناع القرار، فقد صعب على الباحثة اختيار عينة استطلاعية لتطبيق الاستبانة عليها؛ لذلك تم اختيار عينة عشوائية بعدد (30) من المستجيبين بعد التطبيق وجمع البيانات لحساب معامل الثبات لها، وذلك بقياس الاتساق الداخلي لها من خلال حساب معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ لمعرفة ارتباط فقرات الاستبانة مع المحور الذي تنمي إليه. ويوضح الجدول 2 الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة:

جدول 2 الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

م	المحور	عدد الفقرات	معامل الاتساق الداخلي
2	المحور الأول: واقع إلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة	16	0.90
2	المحور الثاني التحديات التي تواجه إلزامية التعليم ومجانيته	14	0.80
3	المحور الثالث: الآليات المقترحة لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته	14	0.93
	للاستبانة ككل	44	0.92

ويتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمحاور الاستبانة تراوح بين (0.80) و(0.93) وهي درجات تعكس مستوى ثبات عال للاستبانة مما يؤكد صدقها وصلاحيتها في ذات الوقت للتطبيق.

■ المعالجة الإحصائية للاستبانة

تم معالجة البيانات لاستبانة الدراسة إحصائياً عن طريق (SPSS)؛ وذلك بهدف التوصل إلى نتائج حول واقع إلزامية التعليم ومجانيته في السلطنة، وتحديد تحدياته، ومقترحات تطويره في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة؛ حيث تم حساب معامل " ألفا كرونباخ" لمحاور الاستبانة، وتم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الدراسة المرتبطة بتقديرات أفراد العينة حول محاور الدراسة.

مناقشة أسئلة الدراسة

■ مناقشة نتائج السؤال الأول

ما واقع إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة؟

أوضح التحليل الإحصائي أن واقع إلزامية التعليم ومجانيته قد جاء بدرجة "متوسطة" على إجمالي فقراته، وبمتوسط حسابي بلغ (2.19)، وتراوح المتوسط الحسابي لفقراته بين (2.63) و (1.56) بدرجة بين "عالية" و"منخفضة". وبالنظر إلى فقراته يلاحظ أن الفقرة رقم (21): (توجه بتوفير الخدمات التعليمية اللازمة لضمان التحاق الطلبة بالتعليم) جاءت في الرتبة الأولى بدرجة "عالية"، فيما حلت الفقرة (تدعم الأسر الفقيرة مادياً لتسجيل أبنائها في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي) في الرتبة الأخيرة بدرجة "منخفضة"، ويوضح الجدول 3 عرضاً لباقي فقرات البُعد مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي.

جدول 3 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع إلزامية التعليم ومجانيته مرتبة ترتيبًا تنازليًا وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي

ر	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	2	توجه بتوفير الخدمات التعليمية اللازمة لضمان التحاق الطلبة بالتعليم.	2.63	0.52	عالية
2	1	توجه بتطبيق التشريعات التي تكفل تحقيق إلزامية التعليم	2.62	0.60	عالية
3	3	تُلزم أولياء الأمور بتسجيل أبنائهم في سن التعليم الأساسي.	2.57	0.66	عالية
4	4	تمنع فرض مبالغ مالية على الطلبة في مراحل التعليم	2.54	0.69	عالية
5	22	تضمن القضاء على الأمية في جميع المحافظات	2.47	0.62	عالية
6	5	تتبنى إجراءات عملية للحد من تسرب الطلبة في التعليم ما بعد الأساسي.	2.36	0.65	عالية
7	17	تحفظ حق ذوي الإعاقة بالالتحاق بالتعليم في جميع مراحله.	2.31	0.71	متوسطة

ر	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
8	19	توجه بمتابعة تسجيل ذوي الإعاقة في سن التعليم المدرسي وإلحاقهم بالتعليم.	2.30	0.69	متوسطة
9	21	تولي اهتماماً بتعليم ذوي الإعاقة بمقدار اهتمامها بالطلبة الأسوياء.	2.29	0.67	متوسطة
10	11	توجه بمتابعة تسجيل جميع الأطفال في سن التعليم قبل المدرسي.	2.29	0.81	متوسطة
11	18	تعمل على إعداد الكوادر التعليمية المؤهلة للتعامل مع ذوي الإعاقة.	2.19	0.70	متوسطة
12	23	توجه بعدم إلزام الدارسين في تعليم الكبار بأي مبالغ مالية.	2.11	0.87	متوسطة
13	12	تُؤمن حق كل طفل بالتعليم في سن التعليم قبل المدرسي.	2.11	0.85	متوسطة
14	13	تؤكد على القطاع الخاص تنفيذه للتعليم ما قبل المدرسي في جميع المحافظات.	2.09	0.76	متوسطة
15	20	توجه بتوفير المرافق المناسبة لذوي الإعاقة.	2.04	0.70	متوسطة
16	6	تدعم الأسر المحتاجة لتوفير احتياجات أبنائها تعليمياً.	2.04	0.77	متوسطة
17	7	تعمل على تنويع مسارات التعليم ما بعد الأساسي.	2.02	0.69	متوسطة
18	14	تقلل من الفجوة في المناهج الدراسية في التعليم قبل المدرسي.	2.00	0.67	متوسطة
19	8	تقلل من التفاوت بين التعليم المجاني الحكومي وتعليم المدارس الخاصة.	1.94	0.71	متوسطة
20	9	تحد من ارتفاع أسعار المستلزمات المدرسية	1.85	0.69	متوسطة
21	10	تعمل على إلغاء الدروس الخصوصية.	1.71	0.74	متوسطة
22	16	تحد من ارتفاع أسعار تسجيل الأطفال في مدارس التعليم قبل المدرسي.	1.67	0.75	متوسطة
23	15	تدعم الأسر الفقيرة مادياً لتسجيل أبنائها في مرحلة التعليم قبل المدرسي.	1.56	0.71	منخفضة
إجمالي الفقرات 16			2.19	0.38	متوسطة

ويتضح من تقديرات أفراد عينة الاستبانة على المحور المتعلق بواقع (إلزامية التعليم ومجانيته) أن ست عبارات جاءت بدرجة "عالية"؛ مؤكدة على أن هناك اهتمام بتحقيق إلزامية التعليم، وبتوفير الخدمة التعليمية، وتمنع فرض مبالغ على الطلبة في مراحل التعليم، وتسعى إلى القضاء على الأمية، وتتبني الإجراءات التي تحد من تسرب الطلبة، وتحرص على متابعة التحاق الطلبة في مراحل التعليم لا سيما التعليم الأساسي؛ لأهمية تلك المرحلة التعليمية، ودورها في إعداد النشء، وهذا يُعزى إلى اهتمام السلطنة أيضاً بالحد من الأمية، والسعي للقضاء عليها، وتشجيع التعليم المستمر، وهذا يتفق مع دراسة البلوشي والمعمري (2020) التي أبانت نتائجها أن السلطنة لديها نقاط قوة ومراكز متقدمة فيما يتعلق بالإتمام والالتحاق والبيئة التمكينية.

وبالنظر إلى العبارات التي تمثل مجالات الدراسة (سياسات التعليم المدرسي الحكومي)الأساسي، وما بعد الأساسي(، وسياسات التعليم قبل المدرسي، وسياسات التربية الخاصة، وسياسات تعليم الكبار ومحو الأمية) والتي تضمنها المحور الأول في الاستبانة تبين أن المجال المتعلق بسياسات التعليم المدرسي الحكومي الأساسي، وما بعد الأساسي) قد حصل على أعلى متوسط حسابي بين المجالات الأخرى بلغ (2.37) وبدرجة "عالية" كأكثر المجالات التي تتحقق فيها الزامية التعليم ومجانيته، فيما حل مجال (سياسات التعليم قبل المدرسي) آخراً بمتوسط حسابي (1.95) وبدرجة "متوسطة" كأقل المجالات اهتماماً وأكثرها حاجة إلى التطوير وتحقيق تلك الإلزامية، مثلما يوضح ذلك الجدول الآتي:

جدول 4 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات الاستبانة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	سياسات التعليم المدرسي الحكومي	2.37	0.41	عالية
2	سياسات تعليم الكبار ومحو الأمية	2.31	0.47	متوسطة
3	سياسات التربية الخاصة	2.23	0.60	متوسطة
4	سياسات التعليم قبل المدرسي	1.95	0.55	متوسطة
المجالات بشكل عام		2.22	0.40	متوسطة

واتضح من عبارات تلك المجالات أن سياسات التعليم المدرسي الحكومي (الأساسي، وما بعد الأساسي) حصلت على أعلى متوسط حسابي بين المجالات الأخرى، وهذا يؤكد الاهتمام بهذا المجال، وقد يُعزى ذلك إلى أن التعليم المدرسي الحكومي هو أهم أنواع التعليم الأخرى؛ لكونه يحوي الأعداد الأكبر من الفئات التعليمية ذكوراً وإناثاً، وينتظم فيه ما يزيد على النصف مليون من مجمل عدد سكان السلطنة، إذ بلغ عدد الطلبة فيه عام 2020/2019 (634,770) طالباً وطالبة.

وبالنسبة لمجيء مجال (سياسات تعليم الكبار ومحو الأمية) تالياً إلى الجهود المبذولة في الحد من الأمية، لكن يلاحظ أن الفقرة (توجه بعدم إلزام الدارسين في تعليم الكبار بأي مبالغ مالية) حصلت على درجة "متوسطة" وهذا قد يعود إلى عدم وجود قرار ملزم يمنع تحصيل الرسوم الدراسية من الدارسين، حيث أنه ومن خلال الواقع الميداني وجدت الدراسة أن الراغبين في إكمال تعليمهم الحر للمراحل العليا في التعليم المدرسي الحكومي يدفعون مبلغاً مالياً كرسوم تسجيل، وهذا يخالف مجانية التعليم التي تعمل بها السلطنة كون التعليم فيها مجانياً حتى نهاية التعليم المدرسي، وهذا بدوره سيقلل من انضمام الراغبين بإكمال تعليمهم للتعليم المستمر، ويقلل من الحافز للتعليم مدى الحياة مع أن المفترض أن يقدم لهؤلاء الدارسين نوعاً من الدعم لتشجيعهم وتحفيزهم على مواصلة تعليمهم لا سيما مع ضعف الإقبال على التعلم المستمر من قبل الذكور، ونقص مستمر في عدد الدارسين، وغيابهم عن الامتحانات وزيادة الرسوب بينهم. وغياب الدعم للدارسين يقابله أيضاً قلة دعم للأسر لتتمكن من توفير ما يعينها على تعليم أبنائها؛ حيث جاءت الفقرة (تدعم الأسر المحتاجة لتوفير احتياجات أبنائها تعليمياً) بدرجة "متوسطة"، في حين جاءت الفقرة (تدعم الأسر الفقيرة مادياً لتسجيل أبنائها في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي) بدرجة "منخفضة".

وبالنظر إلى الفقرات المتعلقة بالتربية الخاصة يتبين أنها جاءت بدرجة "متوسطة" (تحفظ حق ذوي الإعاقة بالالتحاق بالتعليم في جميع مراحله، وتوجه بمتابعة تسجيل ذوي الإعاقة في سن التعليم المدرسي وإلحاقهم بالتعليم، تولي اهتماماً بتعليم ذوي الإعاقة بمقدار اهتمامها بالطلبة الأسوياء) مما يُشير إلى أنها ليس بذات الاهتمام مع باقي أنواع التعليم، وقد يُعزى هذا

إلى قلة عدد المؤسسات التي تستوعب التربية الخاصة، وتعدد الإعاقات واختلافها، ومتطلبات تلك الإعاقات من حيث تأهيل المعلمين للتعامل معها، وتوفير المرافق والخدمات التي تناسبها، لا سيما وأن التربية الخاصة تحتاج الكثير من المتطلبات الأساسية مثل البيئة المدرسية الفاعلة، وقوانين للتربية الخاصة، وتوفير كادر بشري مؤهل، وهذا يتفق مع ما أشار إليه تقرير مجلس التعليم (2019 أ) من أن هناك تحديات تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة من الناحية التعليمية تتمثل في محدودية برامج إعداد الكوادر العاملة في مجال تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم، وندرة وجود أخصائي تشخيص وتقويم في مجال التربية الخاصة، وقلة وجود اختصاصيين مساندين في مدارس الدمج؛ كعلاج النطق، والعلاج النفسي والوظيفي، والطبيعي.

وجاء التعليم قبل المدرسي في الرتبة الأخيرة بدرجة "متوسطة" أيضاَ، وهذا عائد إلى غياب إلزامية التعليم قبل المدرسي، وعدم وجوده في السلم المدرسي في التعليم بالسلطنة، وما يتطلبه هذا النوع من التعليم من موارد وتمويل. وضعف الاهتمام بهذا النوع من التعليم ليس في سلطنة عمان فقط بل في دول عدة حول العالم، حيث أشار التقرير العالمي لرصد التعليم (اليونسكو، 2018، ص. 140) " أن 33 % فقط من البلدان تنص على توفير ما لا يقل عن سنة واحدة من التعليم المجاني في مرحلة الطفولة المبكرة، وأن القوانين في (21%) من البلدان تنص على توفير تعليم إلزامي لسنة واحدة في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين تنص القوانين في 17% من البلدان على توفير تعليم مجاني وإلزامي من هذا النوع لسنة واحدة، ولا تكفل سوى (10%) من البلدان لا بلد منها في آسيا سنتين من التعليم المجاني والإلزامي في مرحلة الطفولة المبكرة".

وبتتبع مؤشرات واقع السياسات التعليمية للتعليم قبل الجامعي في سلطنة عمان في ضوء غايات ومؤشرات الهدف الرابع للتعليم 2040 ذات العلاقة يتضح الآتي:

أولا: الغاية الأولى: (4.1)

وتتضمن هذه الغاية بُعدين من أبعاد الدراسة هما (إلزامية التعليم ومجانيته) و(الجودة في التعليم)، لكن ستركز الدراسة فقط على البعد المتعلق بإلزامية التعليم ومجانيته:

أولاً: إلزامية التعليم ومجانيته

ويندرج تحت هذا البعد أربع مؤشرات وهي (4.1.3، 4.1.4،4.1.5، 4.1.6)، وسوف تستعرض الدراسة هذه المؤشرات – بحسب قربها المباشر من موضوع الدراسة- وما تحقق منها:

المؤشر: 4.1.6 عدد سنوات التعليم (أ) المجاني و (ب) الإلزامي المضمون بموجب الأطر القانونية في مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي:

كفل القانون في سلطنة عمان إلزامية التعليم ومجانيته وفقاً لما ورد في قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني (2014/22)، حيث نصت المادة (36): (للطفل الحق في التعليم المجاني في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، ويكون تعليم الطفل إلزامياً حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي، ويقع على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها) (وزارة العدل والشؤون القانونية، 2014)، وأورد النظام الأساسي الجديد (6 / 2021) الإلزامية أيضاً ضمن مواد النظام. وهي متشابهة مع بعض الدول حيث تبدأ من عمر التعليم المدرسي بالصف الأول الأساسي وحتى نهاية الصف العاشر بما مجموعه (9) أعوام دراسية، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة عون (2015) التي أشارت إلى أن مدة إلزامية التعليم في الدول العربية 6 سنوات وأعلاها (18) سنة. ولكن هذه الإلزامية رغم ورودها في النظام الأساسي للدولة وقانون الطفل لكنها تحتاج إلى بيان ضوابطها والجهات المعنية بها، وآليات تنفيذ المساءلة المتعلقة بالإخلال بتنفيذها.

وفيما يتعلق بالمجانية فالتعليم في سلطنة عمان مجاني للمواطنين دون تفرقة، ولذلك أظهرت الإحصاءات الوطنية ارتفاع نسب التحاق الطلبة في التعليم المدرسي الحكومي (الأساسي، وما بعد الأساسي)، فقد بلغ عدد طلاب المدارس الحكومية (633,970) في العام الدراسي 2020/2019، ينتظمون للدراسة في (1,163) مدرسة (وزارة التربية والتعليم، 2020)، إضافة إلى عدد الطلبة الدارسين في المدارس الأخرى كالمدارس الحكومية التابعة للجهات العسكرية، والمدارس الخاصة والمدارس الدولية والجاليات الأجنبية، وبهذا يصل عدد الطلبة في السلطنة

إلى حوالي 844 ألفاً، ينتظمون في (2,046) مدرسة حكوميــة وخاصــة، ويشــكل هــذا العدد من الطلبــة حوالي 18%من إجمالي عدد السكان في السلطنة (المركز الوطني للإحصاء، 2020).

المؤشر: (4.1.3): (معدل القبول الإجمالي في الصف الأخير (للمرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي):

يوضح الجدول 5 معدل الالتحاق (الإجمالي الصافي المعدل) بمدارس السلطنة خلال الأعوام الدراسية من 2016 / 2017 إلى 2019 / 2020

جدول 5 معدل الالتحاق (الإجمالي الصافي المعدل) خلال الأعوام الدراسية من 2015 / 2016 إلى 2019 /2020م

الصفوف	2017/2016م		2018/2017		2019/2018		2020/2019	
	الإجمالي	الصافي المعدل	الإجمالي	الصافي المعدل	الإجمالي	الصافي المعدل	الإجمالي	الصافي المعدل
4-1	101.5	98.3		98.3		98.5	100.5	98.5
10-5	101.3	96.1		96.1		96.3	102.3	96.4
12-10	95.5	84.9		84.9		85.3	85.2	85.2

ويتبين من الجدول أن نسبة القيد الإجمالي للصفوف (1-4) مرتفعة، وبالرغم من أنها تبدو منخفضة قليلاً في الصفوف (10-12) إلا أنها مازالت متوافقة مع المعايير العالمية إذ بلغت (84.9) في العام الدراسي 2018/2017، و(85.2) في العام الدراسي (2019/ 2020). وتُظهر مؤشرات وزارة التربية والتعليم أن معدل القبول الإجمالي في الصف الأخير (للمرحلة الابتدائية والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي) للمرحلة الابتدائية سجل (102.5) عام 2017، وفيما يتعلق بالمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي فقد سجلت إجمالي (104.0).

المؤشر (4.1.4): نسبة غير الملتحقين بالمدارس (مرحلة التعليم الابتدائي، والمرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، والمرحلتين الدنيا والعليا من التعليم الثانوي)

توضح الإحصاءات بأن نسبة الأطفال خارج المدرسة في عمر التعليم الابتدائي (1-6) في العام 2017 بلغت (1.7)، ونسبة اليافعين خارج المدرسة في عمر المرحلة الأولى من التعليم الثانوي (7-9) بلغت (3.5). وتشير البيانات الوطنية تأكيداً على ذلك أن نسبة الالتحاق الصافي المعدلة بالصفوف من (1-6) بلغت ما نسبته 98.3%، وفي الصفوف من (7-9) ما نسبته 96.5% بينما بلغت في الصفوف من (10-12) ما نسبته 86.7 %، في حين بلغت نسبة بقاء الطلبة في الصف السادس 99.6 %. وبلغت نسبة الالتحاق الإجمالي بالصفوف من (1-6) خلال العام الدراسي 2018/2017 ما نسبته 100.9 %، فيما بلغت في الصفوف من (7-9) ما نسبته 103.9 %، وفي الصفوف من (10-12) ما نسبته 96.9 %. وارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة من 8.1 سنوات في عام 2016 إلى 9.5 سنوات في عام 2018، وارتفع مؤشر سنوات الدراسة المتوقعة (EYS) من 13.7 في عام 2016 إلى 13.9 في عام 2018 (المجلس الأعلى للتخطيط، 2019). ويوضح الجدول 6 معدلات انقطاع الطلبة في الصفوف الدراسية خلال الأعوام (2016/2015 – 2019/2018):

جدول 6 معدلات انقطاع الطلبة في الصفوف الدراسية خلال الأعوام (2017/2016 – 2019/2018)

الصفوف	2017/2016			2018/2017			2019/2018		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
10-5	0.028	0.002	0.015	0.13	0.07	0.10	0.299	0.196	0.248
12-11	2.779	1.157	1.98	2.42	1.47	1.95	1.685	0.781	1.231

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول أعلاه ارتفاع معدل الانقطاع في الصفوف (5-10)؛ حيث بلغ ما يقارب (0.25%) في العام الدراسي 2018 / 2019 م مقارنة بمعدل انقطاع (0.10%) في العام الدراسي السابق له، وانخفض معدل الانقطاع في الصفين (11 و12) من (1.95%) في العام الدراسي 2017 / 2018 م إلى (1.23%) في العام الدراسي 2018 / 2019 م، ويُلاحظ أيضاً أن معظم معدلات الانقطاع ترتفع عند الذكور عن الإناث بفارق ضئيل. في حين تشير معدلات الإعادة في التعليم المدرسي إلى تلاشي معدل الإعادة في الصفوف (1-4)، حيث لم تسجل نسبة إعادة أو انقطاع

للصفوف من (1- 4) للعام الدراسي 2019 / 2020. (وزارة التربية والتعليم، 2020). ويوضح الجدول 7 معدلات الإعادة في التعليم المدرسي خلال الأعوام (2016/2015 – 2019/2018):

جدول 7 معدلات الإعادة في التعليم المدرسي خلال الأعوام (2016/2017 – 2019/2018):

العام الدراسي	2017/2016م			2018/2017			2019/2018		
الصفوف	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
4-1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
10-5	5.707	2.871	4.327			3.78	5.46	2.65	4.09
12-11	6.209	1.778	4.028			5.53	8.87	2.16	5.57

ويظهر في الجدول 7 ارتفاع معدل الإعادة في الصفوف (5-10) من (3.78%) في العام الدراسي 2017/ 2018 إلى (4.09%) في العام الدراسي 2018/2019، واستمر هذا الارتفاع الطفيف في الصفين (11-12) مقارنة بالعام الدراسي السابق 2017 / 2018 حيث كانت تبلغ (5.53%) (مجلس التعليم، 2019).

ثانياً: الغاية الثانية: (4.2)

بالنظر إلى الغاية الثانية (4.2) من غايات الهدف الرابع وما تضمنته من مؤشرات يتضح أنها تسعى إلى تأمين نمو الطفولة من خلال تعميم المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتبعاً لمؤشرات هذا التعليم في السلطنة يتضح أن نسبته لا زالت قليلة بالنسبة للأعداد الفعلية للأطفال في العمر الذي حددته الوزارة بين (3.5) و(5) سنوات؛ حيث بلغ عدد الأطفال المسجلين في مرحلة التعليم قبل المدرسي ككل في العام الدراسي2018/2017 (49,640) طفلاً، فيما بلغ في العام الدراسي لمرحلة التمهيدي 2019/2018 ما مجموعه (38,332) طفلاً موزعين ما بين (2,356) في صفوف التهيئة في المدارس الحكومية، و(35,976) في المدارس الخاصة التي تشرف عليها الوزارة، فيما بلغ مجموع الأطفال بشكل عام في هذه المرحلة للعام الدراسي 2019/ 2020 (67,120) وفقاً لما يمثله الجدول الآتي:

جدول 8 أعداد الطلبة في التعليم قبل المدرسي للعام الدراسي 2020/2019

الجنس	مدارس التعليم الأساسي الخاصة المتضمنة صفوف رياض الأطفال			مدارس رياض الأطفال الخاصة			الإجمالي
	روضة	تمهيدي	الإجمالي	روضة	تمهيدي	الإجمالي	
ذكور	4122	8451	12573	8416	13307	21723	34296
إناث	3835	7947	11782	8095	12947	21042	32824
الإجمالي	7957	16398	24355	16511	26254	42765	67120

والنسبة الأكبر من الأطفال يدرسون في المدارس الخاصة المُشغلة من قبل القطاع الخاص سواء كان على مستوى مدارس خاصة برياض أطفال أو تحت مظلة مدارس خاصة تحوي مراحل متنوعة.

المؤشر 4.2.4 نسبة القيد الإجمالية في التعليم ما قبل الابتدائي

يتضح بتتبع معدلات التحاق الأطفال أنها تشهد ارتفاعاً متفاوت من عام إلى آخر، ويوضح الجدول 9 معدل الالتحاق الإجمالي والصافي للأطفال في مدارس رياض الأطفال خلال الأعوام من 2016/2015 إلى 2019/2018:

جدول 9 معدل الالتحاق الإجمالي في مدارس رياض الأطفال خلال الأعوام من 2016/2015 - 2019/ 2020

الأعوام الدراسية	معدل الالتحاق الصافي			معدل الالتحاق الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
2016/2015	40.9	42.9	41.9	52.7	54.6	53.6
2017/2016	43.2	45.1	44.1	51.6	53.0	52.3
2018/2017	41.64	42.29	42.0	49.47	50.98	50.21
2019/2018	42.70	43.20	43.00	51.50	52.30	51.80
نسبة النمو	2.55	2.15	2.38	4.10	2.59	3.17
2020/2019	41.6	42.3	41.9	51.1	51.9	51.5

حيث يُظهر الجدول ارتفاعاً في معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم قبل المدرسي في العام الدراسي 2018 / 2019 مقارنة بالعام الدراسي السابق له؛ حيث بلغ (51.8%) بعد أن كان (50.2%)، وقد ارتفع معدل الالتحاق الصافي للذكور والإناث في العام 2018 / 2019 مقارنة بالعام السابق له بنسبة (2.38%) (مجلس التعليم، 2019 ب). وأشارت البيانات الإحصائية إلى أن نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم قبل المدرسي بلغت في العام الدراسي 2019 / 2020 (51.5%).

المؤشر (4.2.2): معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي) بحسب الجنس، وزيادة معدلات المشاركة فيه.

بلغ معدل المشاركة في التعليم المنظم (سنة واحدة قبل سن الالتحاق بالتعليم الرسمي (82.3) في عام 2018، ويوضح الجدول 10 معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة قبل المدرسة):

جدول 10 معدل المشاركة في التعلم المنظم (سنة قبل المدرسة):

العام الدراسي	ذكور	إناث	الإجمالي
2015	62.9	64.6	63.7
2016	66.1	68.6	67.3
2017	74.7	76.5	75.6
2018	79	85.7	82.3

والجدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم افتتحت فصول التعليم قبل المدرسي في مدارس المحافظات البعيدة التي لا توجد بها مدارس خاصة من أجل توفير هذا التعليم للأطفال في تلك المناطق. وتركزت المدارس الحكومية التي تقدم خدمات تعليم قبل المدرسي في محافظة ظفار حيث بلغ عددها35 مدرسة استوعبت (1,069) طالباً وطالبة للعام الدراسي 2019 /2020 (وزارة التربية والتعليم، 2020). وتؤدي مؤسسات رعاية الأطفال التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية دوراً رئيساً في توفير التعليم قبل المدرسي من خلال دور نمو الأطفال وزوايا الأطفال الموزعة في جميع أنحاء محافظات السلطنة. وفي نهاية عام 2018 كان هناك 295 دار حضانة و11 دار نمو للأطفال و84 ركناً للأطفال منتشرة في جميع أنحاء محافظات السلطنة (المجلس الأعلى للتخطيط، 2019).

مناقشة نتائج السؤال الثاني

ما التحديات التي تواجه إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030؟

يوضح الجدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التحديات مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي، ويتضح من الجدول أن نتائج التحليل الإحصائي لفقرات التحديات تراوحت بين "عالية" و"منخفضة"؛ حيث يتضح أن أعلى التحديات التي أوردتها الاستبانة كانت للعبارة (محدودية التمويل المحدد لوزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة للدولة) وقد حصلت على متوسط حسابي (2.47) بدرجة "عالية" كأكثر التحديات تأثيراً.

جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التحديات مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي

ر	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	29	محدودية التمويل المحدد لوزارة التربية والتعليم من الموازنة العامة للدولة.	2.47	0.70	عالية
2	28	محدودية وجود مسارات التعليم التقني والمهني للطلبة	2.36	0.68	عالية
3	32	قلة توافر مراكز ومدارس لفئة ذوي الإعاقة.	2.35	0.70	عالية
4	31	تعدد الإعاقات لدى فئات التربية الخاصة.	2.35	0.63	عالية
5	30	ضعف التحصيل الدراسي للمتعلمين بشكل عام وللذكور بشكل خاص.	2.34	0.66	عالية
6	25	الربط بين النظرية والتطبيق في المنهج المدرسي.	2.11	0.64	متوسطة
8	26	محدودية خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية المقدمة	2.05	0.58	متوسطة
9	27	عزوف الأميين البالغين عن التعليم.	1.99	0.70	متوسطة
10	23	ضعف التشريعات الملزمة بإلحاق الطلبة وإبقائهم على مقاعدهم الدراسة.	1.92	0.75	متوسطة
11	24	تأثير الثقافة المجتمعية على تسرب الفتيات من التعليم في القرى البعيدة.	1.59	0.67	منخفضة
إجمالي الفقرات 11			2.16	0.29	متوسطة

فرغم الدعم الكبير الذي تقدمه الحكومة للتعليم إذ بلغ الإنفاق على التعليم في عام 2017 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (6.6%) و(15.5%) من إجمالي الإنفاق العام وفقًا لمؤشر الابتكار العالمي لعام 2018، واحتلت سلطنة عُمان المرتبة 19 من أصل 126 دولة في نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذا التحدي يُعد هذا التحدي الأكبر الذي يواجه تحقيق الإلزامية بالنسبة لمجالات التعليم قبل المدرسي والتربية الخاصة، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2040 من أن التمويل من التحديات التي تواجه التعليم، وذلك في اقتصار تمويله على الحكومة كمصدر رئيس للتمويل، ومحدودية البدائل الأخرى لمساندة هذا المصدر(مجلس التعليم، 2018)، ويتفق أيضاً مع ما أشارت إليه الدراسات من أن التمويل عائق في تحقيق إلزامية التعليم في دول عدة كدراسة العساف (2019) التي أظهرت أن البنية التحتية في الأردن تواجه ضغوطاً بسبب التوسع في الحصول على التعليم، ودراسة (Kirdar.et.al., 2014) التي أبانت أن الاستثمار في البنية التحتية للمدارس له دور كبير في تحقيق التوسع في إلزامية التعليم.

2. محدودية وجود مسارات التعليم التقني والمهني لطلبة التعليم ما بعد الأساسي، وجاءت هذه الفقرة ثانياً، وبدرجة "عالية"، وذلك لكون محدودية وجود المسارات تجعل الطلبة لا سيما الذكور منهم يتسربون من التعليم؛ لضعف توافر ما يلبي طموحاتهم وميولهم.

3و4. حلت الفقرتان: (قلة توافر مراكز ومدارس لفئة ذوي الإعاقة، و(تعدد الإعاقات لدى فئات التربية الخاصة) بدرجة "عالية" وبمتوسط حسابي متساوٍ (2.35)، وهذا يفسر سبب مجيء التربية الخاصة متأخرة من حيث الاهتمام في السلطنة، وهذا يتفق مع دراسة البلوشي (2013) التي اعتبرت تعليم الأطفال ذوي الإعاقة من التحديات التي تواجه التعليم الأساسي لعدم كفايات الخدمات المقدمة لهذه الفئة، وأن هناك حاجة إلى تمكين هذه الفئة ودعم أسرها، وإنشاء مراكز الكشف المبكر المخصصة له.

5. ضعف التحصيل الدراسي للمتعلمين بشكل عام وللذكور بشكل خاص، وجاءت أيضاً بدرجة "عالية" كتحدي يواجه إلزامية التعليم لا سيما أنه يساعد في تسرب الطلبة من التعليم، وعدم

انتظامهم متفقة بذلك مع ما أشارت إليه دراسة البنك الدولي (2011)، ودراسة وزارة التربية والتعليم مع الفريق النيوزيلندي (2017) ونتائج الدراسات الدولية على الصعيد المحلي التي أشارت بضعف التحصيل الدراسي في مواد العلوم والرياضيات.

6. الربط بين النظرية والتطبيق في المنهج المدرسي، وقد حصلت هذه الفقرة على درجة "متوسطة" كتحدي لكونها من الأسباب التي تشكل تحدياً أمام التحصيل الدراسي للطلبة لا سيما في التعليم ما بعد الأساسي، مما يؤدي إلى تهرب الطلبة لا سيما الذكور من التعليم.

7. محدودية خدمات الرعاية النفسية الاجتماعية المقدمة للطلبة، وقد حصلت على درجة "متوسطة" بمتوسط حسابي (2.05) وهذا يعزى إلى الإمكانيات التي تقدمها وزارة التربية والتعليم مع وزارة الصحة بتوفير الاحتياجات الطبية التي توفرها المدارس؛ حيث يوفر في كثير من المدارس أخصائي نفسي إلى جانب الأخصائي الاجتماعي مع وجود ممرض دائم لمتابعة الأوضاع الصحي للطلبة، لكن لا زال هناك حاجة إلى تلمس مشكلات الطلبة وتفهم ظروفهم.

8. عزوف الأميين البالغين عن التعليم، وجاء هذا التحدي بدرجة "متوسطة" ومتوسط حسابي (1.99) وهذا يفسر الاهتمام بالقضاء على الأمية، ووجود عدد من مراكز تعليم الكبار ومحو الأمية، وحصوله على درجة متوسطة يعني أنه لا زال تحدياً قائماً.

9. ضعف التشريعات الملزمة بإلحاق الطلبة وإبقائهم على مقاعد الدراسة، وحصل هذا التحدي على درجة "متوسطة" بمتوسط حسابي (1.92)؛ لوجود ما ينص على الإلزامية في النظام الأساسي للدولة وقانون الطفل، مع الحاجة إلى بيان التفصيلات التي تفسر آليات الإلزامية وضوابطها.

10. تأثير الثقافة المجتمعية على تسرب الفتيات من التعليم في القرى البعيدة، وحصلت هذه الفقرة على درجة "منخفضة" كأقل التحديات تأثيراً وبمتوسط حسابي (1.59) ويُعزى هذا إلى اهتمام أولياء الأمور بتعلم أبنائهم، وتغير الثقافة المجتمعية القائمة على تزويج الفتيات في سن مبكرة، والنجاحات التي حققتها الفتيات في التعليم في السلطنة.

مناقشة نتائج السؤال الثالث

ما الآليات المقترحة لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030؟

أوضح التحليل الإحصائي لنتائج هذا السؤال أن الحلول المقترحة لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته في سلطنة عمان في ضوء الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030 من وجهة نظر عينة الاستبانة قد أتت جميعها بدرجة "عالية" مما يؤكد الحاجة إليها، وحصلت على متوسط حسابي (2.62). وجاءت أكثر الحلول المقترحة متمثلة في الفقرة (إصدار وإقرار قانون إلزامية التعليم وبيان تفصيلات الإلزامية وفئاتها ومتطلباتها)؛ حيث حصلت على متوسط حسابي بلغ (2.70)، فيما جاءت الفقرة (تبني سياسات تحفيزية لجذب البالغين من الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية) آخر الفقرات بمتوسط حسابي (2.43) وبدرجة "عالية". ويوضح الجدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الحلول المقترحة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط الحسابي:

الجدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الحلول المقترحة مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لقيمة المتوسط

ر	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	37	إصدار وإقرار قانون إلزامية التعليم وبيان تفصيلات الإلزامية وفئاتها ومتطلباتها.	2.70	0.57	عالية
2	44	وجود مؤشرات وطنية لقياس مدى تحقق الإلزامية.	2.69	0.53	عالية
3	43	إطالة سنوات التعليم الإلزامي ليكون بنهاية مرحلة التعليم ما بعد الأساسي	2.68	0.54	عالية
8	40	جعل التعليم قبل المدرسي ضمن السلم التعليمي	2.68	0.54	عالية

ر	م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
4	46	إلزامية التعليم ما قبل الأساسي	2.67	0.52	عالية
5	45	فتح مسارات متعددة للتعليم التقني والمهني لطلبة التعليم ما بعد الأساسي.	2.65	.56	عالية
6	35	استحداث تشريعات ملزمة بإلحاق الطلبة وإبقائهم على مقاعدهم الدراسة.	2.65	.53	عالية
7	41	اعتماد سياسة خاصة بتحقيق إلزامية التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة	2.63	.60	عالية
		تطبيق المساءلة لتحقيق إلزامية التعليم			
9	39	تبني برنامج تمويل وطني لدعم الأسر الفقيرة لتتمكن من تعليم أبنائها	2.60	.62	عالية
10	42	توعية المجتمع وتثقيفه بإلزامية التعليم	2.59	.63	عالية
11	33	دعم برامج التعليم مدى الحياة ومهاراته لدى الطلبة وأولياء الأمور.	2.57	.55	عالية
12	34	الحد من ظاهرة المدارس المسائية	2.57	.58	عالية
13	36	تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المختلفة.	2.56	.57	عالية
14	38	تبني سياسات تحفيزية لجذب البالغين من الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية.	2.43	0.70	عالية
إجمالي الفقرات 14			2.62	0.43	عالية

وبتحليل نتائج هذا السؤال يتضح أن جميع الآليات المقترحة ذات أهمية لتطوير إلزامية التعليم ومجانيته، وفيما يلي تفصيل لهذه الآليات:

1. إقرار قانون إلزامية التعليم وإصداره وبيان تفصيلات الإلزامية وفئاتها ومتطلباتها، وقد جاء هذا المقترح بدرجة "عالية" مما يبين الحاجة إلى وجود قانوناً للإلزامية، يوضح المواد القانونية

ذات الصلة بهذه الإلزامية، والضوابط الإجرائية المتبعة في مساءلة ولي الأمر عن عدم إلحاق ابنه بالتعليم المدرسي أو التسبب بإخراجه من المدرسة دون سبب مشروع لذلك، والجهات المنفذة لها. على أن يتبع إصدار قانون الإلزامية إصدار اللائحة التنفيذية له؛ ليسهل للجميع معرفة ما يتعلق بها من إجراءات واشتراطات وضوابط والجهات المعنية بها.

2. وجود مؤشرات وطنية لقياس مدى تحقق الإلزامية، وقد حصلت هذه الفقرة على درجة (2.69)، مما يبين الحاجة إليها كمقترح تطويري.

3. إطالة سنوات التعليم الإلزامي ليكون بنهاية مرحلة التعليم ما بعد الأساسي؛ وذلك ليتناسب مع عمر الطفولة الذي أقره قانون الطفل والمنتهي بعمر (18) سنة.

4. جعل التعليم قبل المدرسي ضمن السلم التعليمي؛ فالتعليم قبل المدرسي في السلطنة لا زال خارج السلم التعليمي لذا ولتحقيق الإلزامية لا بد من اعتبار التعليم قبل المدرسي مرحلة أساسية ورئيسة في السلم التعليمي في السلطنة.

5. إقرار إلزامية التعليم ما قبل الأساسي؛ ففي ضوء ضعف الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي بالمقارنة مع التعليم المدرسي الحكومي وفقاً لما أظهرته المؤشرات التي ذُكرت أعلاه، ولأنه لا توجد إلزامية له، ولما أظهرته عينة الاستبانة بأن هناك حاجة إلى الاهتمام بالتعليم ما قبل الأساسي لا سيما وأنه مطلب منشود من قبل المنظمات الدولية المعنية بالتعليم، ولأهميته في إعداد جيل يتمتع بمهارات العصر منذ نعومة أظافره.

6. فتح مسارات متعددة للتعليم التقني والمهني لطلبة التعليم ما بعد الأساسي، وجاء هذا المقترح بدرجة "عالية" وبمتوسط حسابي (2.65)، ويتوافق مع مجيئه كتحدي بدرجة "عالية": (محدودية وجود مسارات التعليم التقني والمهني لطلبة التعليم ما بعد الأساسي)، وهذا أيضاً يبرهن الحاجة إلى هذا المقترح في ضوء تكدس مخرجات التعليم الأكاديمي، وزيادة عدد الباحثين عن عمل في السلطنة، فمن شأن المسارات أن توزع الطلبة على ما يناسب

اهتماماتهم وميولهم، وأن يقلل من نسب البطالة مستقبلاً، ويوفر العمالة الوطنية الماهرة ويقلل من أعداد العمالة الوافدة.

7. استحداث تشريعات ملزمة بإلحاق الطلبة وإبقائهم على مقاعدهم الدراسية؛ فبالرغم من أن المؤشرات التي كانت تشير إلى ارتفاع في معدلات التحاق الطلبة، إلا أن عينة الاستبانة ترى أهمية استحداث تشريعات ملزمة بإلحاق الطلبة وإبقائهم في مقاعد الدراسة للتقليل من تسرب الطلبة وبالتالي الهدر التربوي، وهذا أمر مهم لا سيما في الصفوف الدراسية (5-10).

8. اعتماد سياسة خاصة بتحقيق إلزامية التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فنظراً للظروف التي تجابه هذه الفئة، وتعدد الإعاقات فهناك حاجة إلى تحقيق الإلزامية لها، انطلاقا من أحقيتها بالتعليم كباقي الفئات الأخرى.

9. تطبيق المساءلة لتحقيق إلزامية التعليم، فعلى الرغم من ورود ما يشير إلى مساءلة ولي الأمر في المادة الخاصة بإلزامية التعليم في قانون الطفل إلا أن هذه المساءلة تكاد تكون غائبة عن التطبيق؛ لذا فهناك ضرورة لتبني تطبيق المساءلة واقعا، وهذا من شأنه أن يسرع بتحقيق الإلزامية، وقبل ذلك من المفترض بيان ضوابط هذه الإلزامية وإجراءاتها، والجهات المعنية بها؛ للحد من الممارسات التي تؤدي إلى عدم حصول الجميع على فرصهم التعليمية، وفرض جزاءات على ولي الأمر المتسبب في عدم إلحاق ابنه بالتعليم الأساسي أو من ينوب عنه دون عذر مقبول.

10. تبني برنامج تمويل وطني لدعم الأسر الفقيرة لتتمكن من تعليم أبنائها، كالعمل على تشجيع المجتمع المحلي على المساهمة في تمويل التعليم، وتبني أفكار تمويلية كالاستفادة من أموال الوقف والزكاة لا سيما وأن المجتمع يضخ مبالغ كبيرة في هذين الأمرين.

11. توعية المجتمع وتثقيفه بإلزامية التعليم، ويتضمن ذلك تعريفه بضوابطها وإجراءاتها، ودور ولي الأمر في تحقيقها، وأثرها على الطالب والمجتمع.

12. دعم برامج التعلم مدى الحياة ومهاراته لدى الطلبة وأولياء الأمور، لما له من أهمية بالغة في الوقت الراهن، مع الدعوة المتواصلة بأن يكون نهجًا للتعليم وليس فقط التعليم من أجل إيجاد الوظيفة.

13. الحد من ظاهرة المدارس المسائية، لينتظم الطلبة جميعهم في فترة واحدة، ولأن فترة ما بعد الظهر تعتبر فترة لعب للطفل وليس فترة دراسية.

14. تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المتنوعة؛ فهناك حاجة لتعزيز الشراكة المجتمعية، وذلك لأن تحقيق الإلزامية بالصورة المرجوة تلزم مشاركة المجتمع أكان على مستوى المشاركة في القرارات المتعلقة بها أو حتى في الدعم لما يحقق هذه الإلزامية في مجالات التعليم الأخرى.

15. تبني سياسات تحفيزية لجذب البالغين من الأميين للالتحاق بفصول محو الأمية؛ حيث يرى المستجيبون أهمية تبني سياسات تحفيزية من أجل القضاء على الأمية بجذب البالغين للالتحاق بمراكز تعليم كبار ومحو الأمية.

التوصيات

وتوصي الدراسة لتحقيق الإلزامية بالصورة المرجوة:

1. تكامل التشريعات والقوانين واللوائح المحققة لإلزامية التعليم ومجانيته من خلال:

أ. إصدار القرارات الموجهة بمتابعة العمل الرسمي بإلزامية التعليم الواردة في النظام الأساسي للدولة، وقانون الطفل العماني لمرحلة التعليم الأساسي.

ب. تشكيل فريق وطني من وزارتي التربية والتعليم والتنمية الاجتماعية وشرطة عمان السلطانية، يحمل صفة (الضبطية القضائية) لمتابعة مدى تنفيذ إلزامية التعليم، وفق ما تضمنه قانون الطفل ولائحته التنفيذية، وإيضاح دور لجنة الطفل التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية فيما يتعلق بتنفيذ الإلزامية.

2. توفير التعليم الإلزامي لجميع الأطفال المقيمين في السلطنة في مرحلة التعليم الأساسي وإتاحته مجاناً لهم لتحقيق تلك الإلزامية.

3. تقييم الأعداد الناتجة عن الهدر التربوي وتسرب الطلبة، ومعرفة أسبابها ومسبباتها، ووضع الحلول لتجنب تلك الأسباب، ومحاولة إعادة الطلبة للانتظام المدرسي.

4. إعداد قاعدة بيانات دقيقة وموحدة للطلبة عند جميع الجهات المعنية بالتعليم المدرسي.

5. إيجاد مسارات متنوعة للتعليم في مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (مهني- فني-أكاديمي)؛ لضمان التحاق الطلبة بها، وتقليل تسربهم من المدارس.

6. الاستجابة للزيادة في أعداد الطلبة في مرحلة التعليم قبل المدرسي والتربية الخاصة بما يلبي الطلب على التعليم، ومراعاة الأشخاص ذوي الإعاقة.

7. التركيز على زيادة توفير الخدمات النفسية والاجتماعية والإرشادية في المدرسة بما يسهم في حل مشكلات الطلبة.

8. التنويع في أساليب التقويم، والتقليل من الامتحانات النظرية، وإيجاد عناصر تقويم تتناسب مع متطلبات العصر التي تعمل على بقاء الطلبة في المدرسة، وعدم نفورهم منها بسبب هذه الامتحانات.

9. إجراء الدراسات المتعمقة حول مدى تحقق الإلزامية في التعليم في سلطنة عمان في المجالات التعليمية المتنوع.

المراجـــع

- بغدادي، منار محمد (2005). صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من مصر وانجلترا والصين [رسالة دكتوراة منشورة]. معهد الدراسات والبحوث التربوية.
http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/553107
- البلوشي، جليلة، والمعمري، سيف (2018). سيناريوهات مستقبل التعليم المدرسي في سلطنة عمان في ظل الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة. المجلة العربية للمعلومات، (28)، 147-186.
- البلوشي، منير بن أحمد (2013). تطوير التعليم الأساسي بسلطنة عمان في ضوء خطط التنمية ومبدأ التعليم للجميع [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة عين شمس.
- بيومي، كمال حسني (2009). تحليل السياسات التربوية وتخطيط التعليم: المفاهيم والمداخل والتطبيقات. دار الفكر.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2013). تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم كيشوري سينغ: إمكانية التقاضي بشأن الحق في التعليم. الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- جوهر، علي صالح، والباسل، ميادة محمد (2019). المجانية في التعليم: رؤية واقعية وبدائل مقترحة. المجلة التربوية، 16، 1-26.
http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/960990
- الدهشان، جمال علي (2018). مجانية التعليم ضرورة مجتمعية لتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والعدل التربوي. التربية المعاصرة، 35(109)، 123-147.
- الحريري، رافده (2012). التقويم التربوي. دار المناهج للنشر والتوزيع.
- رضوان، ماهر إبراهيم (2019). إصلاح نظام التعليم الإلزامي في فنلندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منه في مصر [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة كفر الشيخ.
- زهران، سعد (2002). أطفالنا في السياسات التعليمية. مجلة الطفولة والتنمية، 1(4)، 125- 143. http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/27411
- سليم، محمد الأصمعي (2019). مجانية التعليم في الدساتير والمواثيق والقوانين المصرية بين الإقدام والإحجام. المجلة التربوية، 65، 1-9.
- عبد العليم، أسامة محمد (2001). التعليم الإلزامي في مصر نشأته وتطوره في ضوء دور الحكومة والسياق الثقافي العام: دراسة تحليلية. مجلة التربية، (103)، 283-310.

- العساف، شذى أحمد (2019). إلزامية التعليم بين التشريع الأردني والمعايير الدولية. مجلة المنارة للبحوث والدراسات، 25(1)، 241-279.
- عون، وفاء بنت محمد (2015). تصور مقترح لتطوير سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدم والعالم الثالث: دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية، (6)، 145 – 164.
http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/633509
- المجلس الأعلى للتخطيط (2019). الرسائل الرئيسية: التقرير الوطني الطوعي. المجلس الأعلى للتخطيط (وزارة الاقتصاد بسلطنة عمان حاليا).
- مجلس التعليم (2019 أ). الوضع التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة في السلطنة. مجلس التعليم بسلطنة عمان.
- مجلس التعليم (2019 ب). التقرير السنوي للتعليم في سلطنة عمان 2019. مجلس التعليم بسلطنة عمان.
- مجلس التعليم (2018). الملخص التنفيذي: الاستراتيجية الوطنية للتعليم 2014. مجلس التعليم بسلطنة عمان.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2020). التعليم في السلطنة من الأمية إلى الدراسات العليا. المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بسلطنة عمان.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (2017). عرض تفصيلي: الهدف الرابع للتنمية المستدامة 2030. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (2016). التعليم حتى عام 2030 إعلان أنيشون: نحو التعليم الجيّد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع. منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.
- وزارة التربية والتعليم (2020). الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية. وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.
- وزارة التربية والتعليم، واتحاد المنظمات التربوية النيوزيلندية (2017). تقييم النظام التعليمي لسلطنة عمان للصفوف 1 - 12. وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.

- وزارة التربية والتعليم (2011). التعليم في سلطنة عمان: المضي قدما في تحقيق الجودة (دراسة مشتركة بين وزارة التربية والتعليم، والبنك الدولي). وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.
- وزارة العدل والشؤون القانونية (2014). الجريدة الرسمية: مرسوم سلطاني رقم 2014/22. وزارة العدل والشؤون القانونية بسلطنة عمان.
- الهدابية، هاجر بنت خلفان (2018). واقع تضمين التعليم الأساسي بسلطنة عمان لأهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السلطان قابوس. http://search.mandumah.com.squ.idm.oclc.org/Record/963911
- ملكاوي، فتحي حسن (2020). الفكر التربوي الإسلامي المعاصر: مفاهيمه ومصادره وخصائصه وسبل إصلاحه. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- مكتب التربية العربي لدول الخليج (2016). تقرير الاجتماع التنسيقي حول هدف التنمية المستدامة الرابع: التعليم بحلول عام 2030. مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- اليونسكو (2018). المساءلة في مجال التعليم: الوفاء بتعهداتنا؛ ملخص التقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٨/٢٠١٧. اليونسكو.

اليونسكو (2016). التقرير العالمي لرصد التعليم: التعليم من أجل الناس والكوكب. اليونسكو.

- Jin, y.& Zhan, H. (2008). Research on the Costs of Running Compulsory Education Standards: Comparison of Compulsory Education Internationally. International Education Studies, 1(1), 108-111.
- Murat, G., Kirdar, M., Dayioglu, M., Koç, I. (2014). Does Longer Compulsory Education Equalize Schooling by Gender and Rural/Urban Residence? World Bank Economic, 30(3), https://doi.org/10.1093/wber/lhv035
- OECD. (2019). Why does the Sustainable Development Goal on Education (SDG 4) matter for OECD countries? OECD.
- Siedler, T. (2007). Schooling and Citizenship: Evidence from Compulsory Schooling Reforms. represent preliminary work and are circulated to encourage discussion. Citation of such a paper should account for its provisional character.
- https://www.researchgate.net/publication/5136902
- UNESCO (2019). Right to education handbook and Right to Education Initiative. UNESCO.
- Unterhalter, U. (2019). The Many Meanings of Quality Education: Politics of Targets and Indicators in SDG4. Global Policy, 10(1), 39 – 51. doi: 10.1111/1758-5899.12591